﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسۡعٞ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةٗ وَلِيَ نَعۡجَةٞ وَٰحِدَةٞ فَقَالَ أَكۡفِلۡنِيهَا وَعَزَّنِي فِي ٱلۡخِطَابِ ٢٣﴾ [ص: 23]

❁ مُناسَبَةُ الآيةِ لِما قبلَها:

في هذه الآية تفصيلٌ للدَّعوى، ونَصٌّ عليها بَعْدَ إجمالِها في الآية السّابقة، فالفريقانِ المُتخاصِمان: "لَمّا أخبَروا عن وُقوعِ الخُصومةِ على سَبيلِ الإجمالِ، أردَفوه ببَيانِ سَبَبِ تلك الخُصومةِ على سَبيلِ التَّفصيلِ[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿أَكۡفِلۡنِيهَا﴾: (كفل) أصْلٌ يدُلُّ على تَضمُّنِ الشَّيءِ للشَّيءِ[2]. والكَفالة: الضَّمان. ويقال: هو كافيهِ وكافِلُهُ، وهو يَكفيني ويَكفُلني: يَعولني ويُنْفِق عليّ. والكافل: العائِلُ والضّامنُ، والَّذي لا يأْكلُ أو يصِلُ الصّيام، والجمع: كُفَّلٌ وكُفَلاءُ[3]، والمعنى: انزِلْ عنها لي، واجعَلْني كافِلَها.

2) ﴿وَعَزَّنِي﴾: (عزز) أصلٌ يدُلُّ على شِدَّةٍ وقوَّة[4]، واسْتَعَزَّ فلانٌ بحَقّي، أي: غَلَبَني. والعِزُّ: خلافُ الذُّلّ، ومَطَرٌ عَزٌّ، أي: شديد. وعَزَّ الشَّيءُ يَعِزُّ وعِزَّة وعِزازة، إذا قلَّ لا يكادُ يوجَدُ، فهو عزيز. واسْتُعِزَّ بفلانٍ، أي: غُلِبَ في كُلِّ شَيءٍ، مرضٍ أوْ غيره[5]، والعَزيزُ: مِنْ صِفاتِ اللَّهِ ﷻ وأسمائِه الحُسْنَى، والمرادُ به في الآية: غلَبَني وقهَرَني.

3) ﴿ٱلۡخِطَابِ﴾: أصْل خَطَبَ: الكَلامُ بَيْنَ اثْنَيْن، يُقالُ: خاطَبَهُ يُخاطِبُهُ خِطابًا، والخُطْبَةُ مِنْ ذَلِكَ. وفي النِّكاحِ: الطَّلَبُ أنْ يُزَوَّجَ، والخُطْبَةُ: الكَلامُ المَخْطوبُ بِهِ. ويُقالُ: اخْتَطَبَ القَوْمُ فُلانًا، إذا دَعَوْهُ إلَى تَزَوُّجِ صاحِبَتِهِمْ. والخَطْبُ: الأمْرُ يَقَعُ؛ وإنَّما سُمّيَ

(1) الفخر الرَّازيّ، مفاتيح الغيب: 26/ 383.
(2) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (كَفَلَ).
(3) الفيروزآباديّ، بصائر ذوي التَّمييز: (كَفَلَ).
(4) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (عزَّ).
(5) الجوهريّ، الصّحاح: (عَزَّ).

بِذَلِكَ لِما يَقَعُ فيهِ[1]. والمراد به في الآية: الكلامُ والجدالُ وكثرةُ المراجعة في الحوار.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

قالَ أحَدُ الخَصْمَينِ لِداوودَ: إنَّ هذا أخي له تِسعٌ وتِسعونَ نَعجةً، ولِيَ نَعجةٌ واحِدةٌ لا أملِكُ غَيْرَها، فقال لي أخي: مَلِّكْني إيّاها بحيثُ تكونُ تحتَ كَفالَتي، وغَلَبَني في المُحاجَّةِ والمُخاطَبةِ!

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

دلالة الاستئناف في ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى﴾:

بيانٌ وتفصيلٌ للخصومة

الاستئنافُ في قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى﴾ لِبَيانِ ما فيه الخُصومةُ، وفُصِلَتِ الجملةُ عن سابقتِها؛ لكمال الاتِّصال؛ حيثُ وقعتْ هذه الجملةُ بَيانًا وتفصيلًا للخصومةِ المفهومةِ إجمالًا من قوله: ﴿خَصْمَانِ بَغَىٰ﴾؛ إذ كلُّ خصومةٍ تَستدعي دَعوى وقضيّةً يقعُ حولَها الاختلافُ والتّقاضي.

دلالةُ التَّعبير باسمِ الإشارة في ﴿هَٰذَآ أَخِى﴾:

اسمُ الإشارة يَكْشِفُ عن مكانِ ومكانةِ أحَدِ الخُصوم

في التَّعبير باسم الإشارة للقريب في قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى﴾ إشارةٌ إلى قُرْب المكان والمكانة، فأخوه المُتنازِعُ معَه بجواره قريبٌ مِنه، وهوَ أخوه أيًا كانت هذه الأُخوَّة، فهي أقْرَبُ النّاسِ إلَيه صِلَةً، كما أفادَ اسمُ الإشارة تعيينَ الخصمِ بشكلٍ يرفعُ عنه أيَّ إبهام، ويزيلُ عنه كلَّ توهُّم، وفي هذا التّعيين إثارةُ انتباه المُستمعينَ إلى أنَّ الخَصْم حاضرٌ في الخصومة، غيرُ متخلِّفٍ عن مجلسِ القضاء، فلم يحضُر بوكيلِه أوْ بنائبِه.

دلالةُ التَّوكيد:

التّأكيد لِغرابة الخَبَر، ونُدْرَةِ حدوثِه

التّأكيد في قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى﴾ بـ (إنَّ) واسميَّة الجملة؛ لغرابةِ

(1) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (خَطَبَ).

الخَبَر، ونُدْرَةِ حدوثه، وبيانُ هذا: أنَّه لَمّا كانَت هذِه الدَّعْوى بِأَمْرٍ مُسْتَغْرَبٍ يَكادُ ألّا يَسْمَعَه أحَدٌ إلّا أنْكَرَه؛ ساقَ الكَلامَ مُؤَكَّدًا[1]، كما أفادَ التّوكيدُ تنزيلَ غيرِ المُنكر منزلةَ المُنكر؛ لأنَّ مَن يقومُ بهذا العملِ الظّالم، الظّاهرِ نكارتُهُ وفسادُهُ، كأنَّه يُنكرُ ما أقدمَ عليه من دعوى ظالمةٍ وفاسدةٍ.

دلالة التَّعبير بالأُخوَّة:

الأُخـوَّة تقتضي عَدَم البَغْيّ

في التَّعبير عن الخَصْم بعنوان الأُخوَّة في قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى﴾ تَمهيدٌ لِبَيانِ كَمالِ قُبحِ ما فَعَل به صاحِبُهُ[2]، وأيضًا نُصَّ على الأُخوَّة؛ لاقتضائها عَدَمَ البَغي، وأنَّ بَغْيَه الصّادرَ منه أعظَمُ من غَيرِه، سواءٌ كانت أُخوَّةً في الدّينِ أو النَّسَبِ أو الصَّداقةِ أو الأُلْفَة أوْ أُخوَّة الشِّرْكة والخُلْطَة[3]، ونَلْحظُ في التّعريف بالخصم باسمِ الإشارة أوّلًا ما يدلُّ على تعيينِ شخصِه وذاته، وفي الكَرِّ عليه بلقبِ الأُخوّة ما يدلُّ على منزلتِهِ ووصفِهِ، وبهذا تَحدّدَ الخصمُ ذاتًا ووصفًا، وذلك أكملُ في مجلسِ القضاء.

أثرُ الموقع الإعرابيّ لـ ﴿هَٰذَآ أَخِى﴾:

اسْـتِـبْـعـادُ مُخاصَمَةِ الأخ، واسـتِـفـظـاعُ الاعتداء عليه

يَجوزُ في إعراب ﴿أَخِى﴾ الواردِ في قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى﴾ أنْ يَكونَ بَدَلًا من اسمِ الإشارةِ، والخبرُ حينَئذٍ: ﴿لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ﴾، فيكونُ البدلُ دالًّا على تقريرِ الحُكم وتأكيدِ النّسبة، وأنَّ ذِكْر المشار إليه من أجل تحديدِه، لكنَّ اللّائمةَ الكبرى أنّ هذا المشارَ إليه أخوه، وأنّه محطُّ الاهتمامِ والقصدِ بالحُكم الآتي، أوْ أنْ يَكونَ خَبَرَ (إنَّ)، وهو أرْجَح؛ لِأنَّ فيه زيادةَ استِفظاعِ اعتدائِه عليه[4]، ويكون غَرَضُ التَّأكيدُ حينَئذٍ لِأجْلِ اسْتِبْعاد مُخاصَمَةِ الأخ، وعُدْوانِه عَلى أخيه، ويُعْرَب ما بَعْدَهُ اسْتِئْنافًا[5].

(1) البِقاعيّ، نَظْم الدُّرَر: 16/ 358.
(2) القَنوجيّ، فَتْح البيان: 12/ 29.
(3) السَّعْديّ، تيسير الكريم الرَّحمن، ص: 714.
(4) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 23/ 235.
(5) البِقاعيّ، نَظْم الدُّرَر: 16/ 358.

دلالةُ تقديمِ شبهِ الجُملة:

الاهتمامُ بإظهارِ فداحةِ القضيَّة

أفادَ تقديمُ شبهِ الجُملة الواقعِ خَبَرًا في قوله: ﴿لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ القَصْرَ، وهو مِن باب قَصْر الصِّفةِ على الموصوف قَصْرًا إضافيّا بطريق التَّقديم، وأفادَ القَصْرُ الاهتمامَ دونَ التّخصيص؛ لأنَّ المبتدأ نكرةٌ يتعيّنُ تأخيره، فالتّقديمُ للاهتمام، والقَصْرُ لإظهارِ فداحةِ الاستئثار بالمُلك لكلّ الشّركة، وأنَّ ملكيّتَه الكبيرةَ لم تمنعْهُ من الطّمعِ ممّا في يدي من الملكيَّة الصّغيرة، حتّى نافسَني فيها وأراد ضمَّها إلى ملكيّته، وما ذاك إلّا دليلُ الطّمعِ وعدمِ المُبالاةِ بحُقوقِ الضُّعفاء والفُقراء.

دلالة التّمييز لبيان المعدود:

بيانُ المُبهم شرطٌ في وضوح الدّعوى

عبّر النّظمُ الجليل عند بيانِ المعدود بالتّمييز في قوله تعالى: ﴿لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ﴾؛ للكشفِ عن المُبهم المعدود؛ وتلك وظيفةُ التّمييز في رفعِ الإبهام عن الذّوات، والغرضُ من التّمييز توضيحُ محلِّ الخصومة؛ إذ بعدَ أنْ بيّنَ الخصمَ وحدَّده بذاته ووصفه، لجأ إلى تحديدِ محلِّ التّخاصُم، وهو طبيعةُ المالِ المشترك فيه، وأنّه من جنسِ النّعاج، ولم يكتفِ بذِكْرها في بيانِ المعدود، بل كرَّرها في قوله: ﴿وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ﴾، مع أنّها قد عُلمت ممّا سبق؛ تأكيدًا لكون ملكيّته من هذا الجنس، وتقليلًا لها بذِكْرها مُنكّرةً، حتّى إنَّها لا يَطمَعُ فيها المُنصِفُ، بل تُثيرُ الرّأفةَ والرّحمةَ في قلبِه، وبذلك يظهرُ مدى قسوةِ هذا الخصمِ الذي لم يَرأفْ بحاله، مع علمِه بأنّه لا يملك إلّا شيئًا لا قيمةَ له مقارنةً بملكيّته.

دلالةُ النّعت في ﴿نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ﴾:

التّوصيفُ يُناسِبُ التّقليل

آثرَ النّظمُ إيرادَ النَّعْتِ في قوله تعالى: ﴿وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ﴾، وذلك لرَفْع احتمالِ أنْ يكونَ المُرادُ مِن ﴿نَعْجَةً﴾ إرادةَ الجِنْس؛

فيكونُ النّعتُ بها للتّخصيصِ والتّحديد، أوْ أنَّ الإفراد مفهومٌ من ﴿نَعْجَةً﴾؛ لأنَّ التّاءَ للوَحْدة، فيكون النّعتُ حينَئِذ تأكيدًا[1]، وفائدةُ التّخصيصِ والتّأكيدِ تحقيقُ غرضِهِ الأساس، وهو الوصفُ بالقلَّة التي هي محلُّ الشَّفقة؛ إلّا أنَّ الخَصْم بالغُ القسوةِ. وفيه أيضًا إشارةٌ إلى أنَّ كَمالَ الأُنوثَة في النَّعْجة إذا كان المراد ظاهرَ اللَّفظ فيها، فَيَكونُ أدَرَّ وأحْلَبَ لما يُطْلَبُ مِنها[2].

دلالةُ العطف في ﴿فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا﴾:

شـرحُ الـدَّعـوى مُفصّلةً أوضحُ للحاكمِ وأبينُ له

عطفَ النّظمُ الكريم بالفاء في قوله: ﴿وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا﴾، وهي إمّا دالّةٌ على السَّبَبيَّة والتّرتُّب، أي: نجم عمّا أخْبر به المُتكلِّمُ من الخَصْمين قَوْله: ﴿فَقَالَ﴾. وإمّا أنْ تكون الفاءُ للتَّرتيبِ الذِّكْريّ[3] من دونِ دلالةٍ على التّسبُّب، والَّذي يترجّحُ لدينا المعنى الأوّل؛ إذ اندفعَ الخصمُ بكلّ شراهةٍ وشعورٍ بالقوّة وعِظَم المُلْك أنْ يطالبَ أخاهُ بضَمِّ النَّعجة إلى نعاجِه، فيزدادَ ثراءً وقوّةً بدلًا من أنْ يهَبَ شيئًا من نِعاجِه إلى نعجةِ خَصْمِه؛ ليَعتدلَ حالُهُ وتقوى ملكيّتُه.

دلالة الكناية في ﴿أَكْفِلْنِيهَا﴾:

المُـراوغـةُ في الـحـديث شـأنُ القُساة

اشتملَ قَوْلُه تعالى: ﴿فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا﴾ أي: مَلِّكنيها بالبَيْع، أوِ الهِبَة، والمراد بالمِلْك هُنا مِلْكُ العَيْن، أو المعنى: اجْعَلْها في كَفالَتي، أي: حِفْظي، وهو كِنايةٌ عن صِفةٍ هي الإعطاءِ والهِبةِ، أيْ: هَبْها لي[4]، ويجوز اعتبارُه مجازًا مُرْسلًا في القُدْرة على التَّصَرُّف، ودلَّ ارتكابُ المجازِ على أنَّ القُساة من الشُّرَكاء مُراوِغونَ في استعمالِ الكلام؛ فهو لم يُصرِّحْ له بلفظ (الإعطاء)، فلم يقل له:

(1) البِقاعيّ، نَظْم الدُّرَر: 16/ 358.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 7/ 376.
(3) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 16/ 386.
(4) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 23/ 235.

(أعطِنيها)، بل عبّر عن ذلك بلفظ (الكفالة)؛ ليوحيَ بأنَّه يضمُّها إليه من أجلِ توفيرِ ما تحتاجُ إليه من مؤونةٍ ونفقةٍ، مع أنَّه يُريدُ في الحقيقةِ أخذَها وتملُّكَها؛ لعجزِ صاحبِها عن القيامِ بما تحتاجُهُ من رِعاية.

دلالةُ الوصل في ﴿وَعَزَّنِي فِي ٱلْخِطَابِ﴾:

عطفَ النّظمُ الكريمُ الجملةَ الخبريَّة الواردةَ في قوله: ﴿وَعَزَّنِي فِي ٱلْخِطَابِ﴾ على الجملةِ الخبريّةِ في قوله: ﴿فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا﴾؛ للدّلالةِ على أنَّ قوله: ﴿أَكْفِلْنِيهَا﴾ طالبًا الكفالةَ؛ لأنّي عاجزٌ عن القيامِ بواجباتِ رعايتِها؛ مُستغلًا حاجتي، وذلك ما سبّبَ قَهري ومَغلوبيّتي في الخطابِ والنِّقاشِ معه.

مـــن شـــأنِ الـــشُّـــركـــاء استغلالُ حاجةِ الشَّريك وعَجْزِه

سِرُّ جَعْلِ الخِطاب ظَرفًا لِلعِزَّةِ والغلَبة:

وقعَ في قَولِه تعالى: ﴿وَعَزَّنِي فِي ٱلْخِطَابِ﴾ كونُ العزّةِ والغلَبة مظروفًا، والخطابِ الدّالِّ عليها ظرفًا لها؛ وذلك أنَّ (عزَّني) بمعنى: غَلَبَني في مُخاطَبَته، أي: أظهَرَ في الكَلامِ عِزَّةً عليَّ وتَكَبُّرًا وتَطاوُلًا؛ "فجَعَلَ الخطابَ ظَرفًا للعِزَّة؛ لأنَّ الخِطابَ دَلَّ على العِزَّةِ والغَلَبة؛ فوَقَعَ تَنزيلُ المَدلولِ مَنزِلةَ المَظروف، وهو كَثيرٌ في الاستِعمال"[1]، فنقولُ مثلًا: (العِلْمُ في كلامي) مع أنَّ الكلام دالٌّ على العِلْم، فنجعلُ الدّالَّ ظرفًا والمدلولَ مظروفًا له، وفي هذا التّعبيرِ دلالةٌ على أنَّ كلامَه لا يَحتوي إلّا على العِزَّة والتّطاوُل والتّهكُّم، إذ بيانُ المدلولِ على أنَّه مظروفٌ للدّالّ يُعطي اختصاصَ الدّالِّ بذلك المدلول، فلم يكُن في كلامِ الخَصْمِ إلّا العزّةُ والقهرُ والتّطاوُلُ والظُّلْم.

تَـنـزيـلُ المَـدلـولِ مَنزِلةَ المَظروف، والـــدّالِّ منزلةَ الظَّرف

بلاغةُ الإيجاز في ﴿وَعَزَّنِي فِي ٱلْخِطَابِ﴾:

في قوله تعالى: ﴿وَعَزَّنِي فِي ٱلْخِطَابِ﴾ إيجازٌ بالحَذْف،

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 23/ 235.

والتَّقدير: "فقال لي: أكفلنيها، فقلتُ له: لا أُكْفِلُها، ثُمَّ أعادَ الكلام، وغَلَبني في مخاطبته إيّاي مَحاجَّةً، بِأنْ جاء بِحِجاجٍ ليس مُطابِقًا للواقع، لكن لَم أقْدرْ على رَدِّه لِكَوْنه ألْحَنَ، ولا بُدَّ مِن اعتبار هذا القَيْد ليُظْهِر الخُصومةَ، فإنَّ الحِجاجَ لَوْ كان في مَحَزِّه لَم يَكن للخصومةِ سبيلٌ"[1].

الحِجاجُ لَوْ كان في مَحَزِّه لَم يَكن للخصومةِ سبيل

(1) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاوي: 16/ 386.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد التاسع والأربعون،
سورة الصّافّات من الآية 145 إلى سورة الزُّمر الآية 04
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد التاسع والأربعون، سورة الصّافّات من الآية 145 إلى سورة الزُّمر الآية 04
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 49 ، 812 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-641-51-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 49 : المجلد التاسع والأربعون، سورة الصّافّات من الآية 145 إلى سورة الزُّمر الآية 04.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-641-51-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-1524626 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»